

الفصل الرابع

العولمة والشرائح البازغة من الطبقة الوسطى المصرية

مقدمة :

سبق أن ناقشنا - فى الفصل الثانى من الدراسة - العلاقة بين عملية العولمة الرأسمالية وتحولات البنية الطبقيّة على مستوى كوكبي • وكيف تفضى هذه العلاقة إلى ايجاد وتدعيم تشكيلات وتكوينات طبقيّة ذات طبيعة متعدية الجنسيّة على مستويات مختلفة •

ورغم أن لهذه التكوينات والتشكيلات الطبقيّة المعولمة وجود فى مجتمعنا المصرى - كغيره من المجتمعات ضمن منظومة الرأسمالية الكوكبية - فإن الجهود البحثية لم تلتفت إليها بعد ، وهو ما يتضح جليا بإستعراض الأدبيات المتوافرة بشأن دراسة الطبقة فى مصر •

ولعل ما نهدف إليه - فى هذا الفصل - هو محاولة استكشاف بعض ملامح الشرائح المعولمة البازغة من الطبقة الوسطى المصرية ، تلك الطبقة التى تعد - بذاتها - مثارا للعديد من التساؤلات الاشكالية ، التى كانت ومازالت محل جدال •

المواقع الطبقيّة فى ظل تمفصل أنماط الانتاج :

انطلاقا من مقولة أن كل نمط انتاج محدد يخلق بنيته الطبقيّة المتلائمة والمتسقة معه ، وجودا ووعيا ، فإن تداخل وتمفصل عدة أنماط انتاجية فى المجتمع ، خاصة اذا كانت غير متبلورة أو حاسمة ، يفضى إلى وجود بنية طبقيّة تنسم بنفس السمات والخصائص ، من حيث التداخل والتخلط وعدم التبلور • هذه الوضعية التى حدث ببعض الباحثين إلى تفضيل عدم تبني (مفهوم الطبقة) لتوصيف أحوال البنية الطبقيّة فى هذه المجتمعات ، باعتباره مفهوما كليا واسعا ذا طابع شامل ، واتجاههم إلى طرح مفهوم آخر أكثر تحديدا ودينامية فى الوقت نفسه ، وهو مفهوم (المواقع الطبقيّة Class Locations) •

فبالرغم من وجود تبلور واضح للطبقات داخل نمط الانتاج الرأسمالى ، فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، إلا أن مصاحبات التغير فى علاقات وقوى الانتاج ، وتغير أحجام وأماكن المشروعات وتداخل نشاطاتها ، دعا بعض الباحثين الماركسيين التحليليين من أمثال : (أولين رايت E.o.wright) إلى صياغة مفهوم المواقع الطبقيّة ، والذي مايز داخله بين موقع أساسى ، ويقصد به الطبقات الأساسية داخل نمط انتاجى محدد ، كما فى نمط الانتاج الرأسمالى - الرأسماليون والعمال - وموقع آخر متناقض ، وفيه تتدخل جماعة من الناس فى علاقيتين اجتماعيتين من علاقات الانتاج . ومن الأمثلة على هذا :

(أ) المديرون الذين يسيطرون على قرارات توظيف رأس المال العينى وعلى العمال ، لكنهم خاضعون للمسيطرين على رأس المال النقدي (الملاك بشكل عام) •

(ب) صغار أصحاب الأعمال Small employers الذين يشغلون موقعا متناقضا بين الطبقة الرأسمالية فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبورجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعى الصغير •

(ج) المشتغلون شبه المستقلين Semi autonomous Employers الذين يشغلون موقعا طبقيا متناقضا بين الطبقة العاملة فى نمط الانتاج الرأسمالى ، والبورجوازية الصغيرة فى نمط الانتاج السلعى الصغير • وبهذا يكون مفهوم المواقع الطبقيّة مفيدا علميا لرصد وتصنيف المواقع الطبقيّة الأساسية والمختلطة ، متناقضة وغير متناقضة ، دخل نمط انتاج واحد وعبر المواقع الطبقيّة التى تتقاطع مع نمطين انتاجيين ، أو أكثر داخل التكوين الاجتماعى ككل (١) •

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مشروع

المواقع الطبقيّة الوسطى المصريّة :

رغم تعدد البحوث التى تناولت المواقع الوسطى - أو ما درج على تسميتها بالطبقة الوسطى - بالتعريف والتحليل ، فإنها فى مجملها لم تتفق على شىء قدر اتفاقها على صعوبات وإشكاليات التحديد النظرى والاجرائى لتلك المواقع ^(١) . وذلك يفضل البعض الابتعاد عن التعريف المجرد ليبدأ دراسته من العيائى الملموس مباشرة ، بالتركيز على بعض أهم مكونات تلك المواقع ، والتى لا يختلف بشأنها الكثيرون ، مثل بعض الفئات البيروقراطية ، أو المهنيين . . ^(٢) . فى حين يبدى البعض الآخر جسارة - فى غير محلها - فى تناولها بوصفها كتلة واحدة ، أو النظر إلى بعض جماعاتها كما لو كانت هى ذاتها كل المواقع الوسطى ، ناهيك عن يخطون بين بعض الجماعات التى لا لبس فى انتمائها لمواقع طبقية أخرى ، كالأسمالية الصغيرة ، والتى قد تضم بلا مبرر علمى للمواقع الطبقيّة الوسطى .

ويرجع هذا الالتباس وتلك الصعوبات الى عاملين :

أولهما خاص بطبيعة تلك المواقع التى تتكون من خليط متناثر وغير متجانس من المكونات ، ومن ثم يصعب تجميعها بدقة ضمن اطار واحد . ويتعلق الآخر بنوعية الأطر النظرية والتوجهات الايديولوجية للباحثين فى مجال دراسة الطبقات ، فكل منها محدثاته ، حتى بين المنتمين إلى الاطار النظرى الواحد ^(٣) .

(١) محمد عبد الحميد ابراهيم ، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصريّة (١٩٧٠ - ١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٠ - ١٩٧

(٢) أحمد عباس صالح ، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصريّة ، مجلة الهلال ، عدد أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٣٤ - ٤٥ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة لمصر : الدراسات المحلية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٥٣ - ١٦٠ .

يفرض هذا أن نضع فى اعتبارنا ذلك الوضع الاشكالى ، خاصة وأن المجتمع المصرى يمر - كغيره من المجتمعات - بمرحلة انتقالية سريعة التحول تتبدل معها المعايير التقليدية للكثير من التحديدات السابقة للمواقع الطبقيّة عامة والوسطى على وجه الخصوص .

نستهل المهمة بالتأكيد على أن دراسة هذه المواقع الطبقيّة الوسطى هى دراسة لجماعات ، وفئات ، وشرائح ، وأقسام منفردة ، بالغة التنوع ، يزداد تنوعها عند تناولها فى صلاتها بعدة أنماط إنتاجية داخل التكوين الاجتماعى المصرى . ولهذا قد يصح أن نصفها بالمواقع الوسطى المختلفة للتعبير عن الأوضاع ، والعلاقات ، والتشابكات بينها وبين غيرها من المواقع الطبقيّة الأخرى.

فضلا عن هذا ، فإن هذه المواقع تستأثر - إلى حد كبير - بمحددات طبقية خاصة بها . فرغم أن ملكية وسائل الإنتاج (المادية تحديداً) ، أو الحرمان منها يعد محددًا فارقًا فى انتماء الشخص إلى إحدى الطبقتين ، للرأسمالية أو العمالية ، فإن محددات المواقع الطبقيّة الوسطى ، تتركز بدرجة أكبر على محددات متنوعة مثل : القدرات الادارية ، والمهنية ، والتفاوضية ، والتسويقية ، والابتكارية ، والابداعية ، باختصار القدرات الذهنية . هذا مع عدم انتفاء المحدد المادى عن بعض جماعاتها ، خاصة عندما نتحدث عن البورجوازية الصغيرة (المالكة / المديرة) التى تحوز كما محدودًا من وسائل الإنتاج ، وتستغل بنفسها أو بمساعدة عدد محدود من العمالة . كذلك يكون بالإمكان ملاحظة نمطى الملكية (المادية واللامادية) عندما نعين ما يطلق عليه المواقع الطبقيّة المختلفة (المتناقضة تحديداً) ، حيث يحتل الشخص أكثر من موقع طبقى فى الوقت نفسه ، " كالموظف فى

الجهاز البيروقراطى للدولة الذى يمتلك قطعة أرض زراعية يزرعها لحسابه ، أو يؤجرها لغيره ، أو يدير مكتباً استشارياً^(١).

ان هذه الأوضاع المتناقضة للمواقع الوسطى تعد من أهم التحديات التى تواجه تحديد مفهوم المواقع الطبقيّة الوسطى .

وإجمالاً تعد هذه المواقع هى الأكثر تجسيدا لمجمل التعقيدات والتشابكات على مستوى تكوينها فى ذاته ، وعلى مستوى البنية الطبقيّة فى كليتها . ذلك أن التناقضات خاصية أصيلة فى تكوينها إلى الدرجة التى يصعب معها القول بوجود جماعة ، أو شريحة واحدة نقيّة منها داخل التكوين الاجتماعى المصرى .

مفهوم المواقع الوسطى :

هى جماعات اجتماعية تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل نتيجة لدخولها فى علاقات إنتاجية متنوعة ، متناقضة وغير متناقضة ، مما يترتب عليه قيامها بأدوار مركبة . فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال النقدى أو العيى ، أوهما معا ، وهى تسيطر فى الوقت نفسه - بمقادير متفاوتة - على تنظيم العمل المأجور ، وتفيد من فائض قيمته . فى حين يحوز بعض آخر من هذه الجماعات رأسمالاً نقدياً ، أو عينيّاً ، أو خبرات علمية أو فنية ، أو مهارات محددة ولا يستخدم عملاً مأجوراً ، أو يستخدم عدداً منه لا يسمح بتراكم رأسمالى .

ولهذا فجماعاتها ذات وعى متباين ، وأحياناً متناقض يجمع بين وعى يقترب ببعض شرائحها من وعى بعض الشرائح الرأسمالية ، وآخر يقترب

(١) إبراهيم الميسوى ، نحو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ،

بها من وعى بعض الشرائح العمالية ٠٠ ، لهذا يصح القول بأنها مواقع
 طبقية هجين فى ملامح وجودها ووعيتها ٠

التحديد الاجرائى للمواقع الوسطى :

تتألف تلك المواقع اجرائيا من قسمين أساسيين :

- يتكون الأول ممن يعملون لدى الغير (حكومة ، أو قطاع أعمال ، أو قطاع خاص) ويشغلون موقعا يتيح لهم حيابة قوة فنية ، أو ادارية ، أو تنفيذية ٠٠ ، تجعلهم يهيمنون نسبيا على من يخضعون لهم بحكم موقعهم من العلاقات الاجتماعية والتنظيمية للإنتاج ، ومن أمثلة هذا القسم :
 المديرون ، الاداريون ، الفنيون ، المحاسبون ، المهندسون ، أساتذته الجامعات ، الاعلاميون ، رجال القضاء ، ضباط الجيش والشرطة ٠٠
 - يتكون القسم الثانى من الموقع الذى تشغله البورجوازية الصغيرة ، التى تحوز رأسمالا نقديا ، أو عينا ، أو فنيا مهنيا ، وتعمل لحسابها ولا تستخدم عملا مأجورا إلا فى حدود ضيقة ، سواء فى الزراعة ، أو التجارة ، أو الخدمات الفنية ، أو التسويقية ، أو المهنية ، الخ ٠
- هذا القسم ينطوى على جناحين رئيسيين : تقليدى وحديث ٠ وبالإمكان تفصيلهما كما يلى :

(أ) البورجوازية الصغيرة التقليدية ، وتشمل :

- صغار المزارعين : ويتمثل فى كل من يحوز أرضا زراعية تتراوح ما بين (٣-٥) أفدنه (*) يزرعها بنفسه ، أو بإستخدام عدد محدود من

(*) تم تحديد هذه الفئة الحيازية بناء على دراسات متنوعة :

- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، (١٩٥٢ -

١٩٧٠) ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ٠

العمل المأجور ، وهم يتفاوتون فيما بينهم إلى درجة الانقسام إلى شرائح ، رغم ثبات مساحة الأرض التي يحوزونها ، حيث يتولد هذا التفاوت نتيجة لعدة عوامل منها : نوعية الأرض ومدى جودتها ، الفن الانتاجى ، عدد العمالة المستخدمة ، نوعية المحصول ، السوق الذى يتم التعامل معه (داخلى - خارجى) .

- أصحاب المشروعات الصغيرة : الذين يحوزون وسائل انتاج تقليدية (يدوية - ميكانيكية) محدودة ، ويعملون بأنفسهم أو بمساعدة عمالة محدودة (أقل من خمسة عمال) فى نشاط صناعى : ملابس جاهزة ، أحذية ، أثاث . الخ

- الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ، ويساعدهم أحيانا عدد محدود من العمال الأجراء .

- صغار تجار التجزئة الذين يعملون لحسابهم ، بمفردهم أو بمساعدة عدد محدود من العمال الاجراء .

(ب) البورجوازية الصغيرة الحديثة :

وهى ترتبط بتفاعلات أنماط الانتاج المتمفصلة التى تخضع لحركة نمط الانتاج الرأسمالى ، حيث يوجد موقع طبقى يشغله صاحب عمل يعمل لحسابه ، يمكن وصفه بأنه : شبه مستقل بلغة (أولين رايت) ، كالمشتغلين بمهن الطب ، الهندسة ، المحاماه ، البحوث والدراسات . . . ، وهو جناح يتميز عن سابقه - التقليدى - بأنه لا يقدم سلعا مادية ، وإنما خدمات معرفية

- كريمة كريم ، توزيع الدخل والفقير فى مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقي فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩

- محمد أبو مندور ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

وفنية • ويمتلك المنتمون إلى هذا الموقع وسائل انتاجهم ، وهى فى الغالب غير مادية ، وإنما رمزية أو ذهنية مكتسبة عن طريق التعليم والتدريب والمهارة • وهم غالبا المهيمنون على قرارات عملهم ، ويقومون بتسويق نتاج عملهم المركب ، أو بالأحرى يقدمون خدماتهم للمستهلك مباشرة دون وسيط بينهما ، أو صاحب عمل يحصل على فائض القيمة ، ومن ثم فهم لا يتعرضون للاستغلال المباشر بقدر ما يكون بإمكانهم ممارسة الاستغلال تجاه من يعملون تحت ادارتهم وسيطرتهم على نحو مؤقت أو دائم • وهم غالبا يعملون ضمن نمط الانتاج الرأسمالى ، ويخضعون لآلياته • بيد أن المنتمين إلى هذا الموقع ، وبحكم نوعية تعليمهم ومهاراتهم الذهنية ، يكونون أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذا النظام ، والقدرة على التكيف مع آلياته من منظور مصالحهم المحققة •

الحجم النسبى للمواقع الوسطى :

لا تتوقف اشكاليات دراسة المواقع الطبقيّة الوسطى على تحديد مفهومها ، بل على المتطلبات الأخرى لدراستها ، ومنها تقدير حجمها النسبى ، واتجاهات تنغيره وفى ضوء العديد من الدراسات التى تناولت المواقع الوسطى ، واهتمت بالتحويلات التى طرأت على حجمها خلال العقود القليلة الماضية ، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين ، قال أحدهما بإنكماش وتدهور الحجم النسبى للمواقع الوسطى المصرية ، وسلك الآخر طريقاً معاكساً فقرر أنها فى حالة تمام وازدهار.

وإذا كان الاتجاه الأول الذى ذهب إلى انكماش ، وتآكل تلك المواقع قد ربط هذا بسياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وتخيير أحوار الدولة ، خاصة انحسار دورها فى التوظيف ، وفى الوقت نفسه تسريح أعداد من العاملين فى الشركات التى تم خصخصتها ، ومن ثم ازدياد معدلات البطالة ، الى جانب عامل آخر مؤثر ، ويترافق مع سابقه ، يتمثل فى الاعتماد على الكثافة التكنولوجية التى تحتاج إلى خبرات متميزة ، وأعداد قليلة من العاملين ، حيث أفضى كل هذا ، متفاعلاً مع تناقص أعداد بعض أقسام

وشرائح المواقع الوسطى من الإداريين والفنيين حتى باتت مهددة بالانحسار (١)

فإن الاتجاه الآخر ، قد ذهب إلى أن الشواهد التاريخية قد أبطلت مفعول فكرة الانقار المتزايد - التى قال بها ماركس - وارتكز عليها بعض الباحثين لإثبات ما يذهبون إليه من تدهور فى أوضاع تلك المواقع . ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن ما حدث كان العكس ، حيث ازدهرت تلك الطبقة وتنامت ، وهم يتساءلون : ما المانع أن يقترن اتساع الفجوة بين القمة والسفح بنمو فى حجم المواقع الوسطى ، بل ويتحسن فى أحوالها نتيجة لوجود فرص متنوعة للعمل ضمن المشروعات الرأسمالية من ناحية ، وفى مجال الانتاج السلى الصغير من ناحية أخرى .

وبدلل هؤلاء على صحة فرضيتهم بإقتراح - بحاجة إلى تأمل وتدقيق - فحواه : أن تتضمن تلك الطبقة الأسر التى يتراوح دخلها بين ٣٠٠ - ١٠٠٠٠ جنيه فى الشهر ، وهم يستتجون - وفقا لذلك - أن حجم هذه الطبقة قد ازداد خلال فترة الأربعين عاما (١٩٩١ - ٥٢) من حوالى ٤ ملايين نسمة إلى حوالى ٢٥ مليوناً ، كما زادت نسبتهم إلى السكان من نحو ٢٠% إلى نحو ٤٥% (٢).

ويسير فى هذا الاتجاه ذاته من حددوا المواقع الوسطى بكم دخلها ، وإن كانوا قد حرصوا على تقسيمها من خلال متغير كم الدخل إلى شرائح داخلية : دينا ، ووسطى ، وعليا (٣) .

ولعل التساؤل الذى يفرض نفسه هنا : إلى أي مدى يصح أن نحدد الطبقة وفقا لكم دخلها ، دون أن نضع فى الاعتبار مصادر هذا الدخل ،

(١) رمزى زكى ، وداعا للطبقة الوسطى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٨٧ - ١١٩ .

(٢) جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، عدد يناير ١٩٩٨ .

(٣) محمود عبد الفضيل ، حوار مع المستقبل ، كتاب الهلال ، عدد مارس ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ص

وربما قبله مواقعها من علاقات الانتاج ؟ ذلك لأننا بصدد دراسة مواقع طبقية وليس شرائح داخلية .

ان التحديد المذكور لحجم الدخل يحشد معا ، وربما دون تمييز لعلاقات مهمة ، العديد من الجماعات والفئات التى لا يمكن ان تكون قاصرة فقط على أصحاب المواقع الطبقيّة الوسطى ، لأنهم بهذا التحديد يجمعون معها مواقع طبقية أخرى عمالية (وقد تكون رثة كخدم المنازل ، والمتسولين) ، ورأسمالية (كصغار أصحاب الأعمال) ، فضلا عن أنه لايتحدث عن طبقات فى ضوء أي منظور تحليلي ، وإنما فقط فى ضوء فئات الدخل ومقاديرها .

واذا عدنا إلى التساؤل الأساسي : هل انكشنت المواقع الوسطى ، أم ازدهارت وتنامت ؟

نعتقد أنه من الأصوب علميا أن لا نصدر على تلك المواقع - فى كليتها - حكما مطلقا عاما ، كأن نقرر بأنها الى انحدار وتدهور بالكامل ، أو إلى ازدهار وتنام شامل . ربما الأقرب القول بأنها فى مرحلة إعادة بناء على أسس جديدة تحدها - بدرجة أساسية - طبيعة أنماط الانتاج ، خاصة الفن الانتاجي ، فضلا عن التحولات السياسية والايدولوجية . فهيمنة نمط الانتاج الرأسمالى - بتبايناته الداخلية المختلفة - قد واكبته عمليات فرز طبقى واسعة شملت المواقع الطبقيّة الوسطى ، حيث تصعد الجماعات والشرائح والفئات الطبقيّة الحديثة ، أى ذات الخبرات والمهارات والمفاهيم والتصورات والقيم المتسقة مع هذا النمط والتي تتمتع بقدرات التواصل معه عبر آليات ووسائط متعددة ، من لغات وحواسب آلية وما إليها . وتضم بين من تضم : أصحاب المهن الحديثة من أطباء ، ومهندسين - فى مجال التكنولوجيا خاصة - وخبراء تسويق واعلان ، ومبرمجى كومبيوتر ، الخ . فى حين تتدهور أحوال نوى المواقع التقليدية التى يغلب عليها طابع الانتاج السلعى الصغير الممتزج بإدارة عائلية أبوية ، والأكثر ارتباطا بالأسواق

والأوضاع المحلية ،وهى تنتمى فى معظم الأحيان ، إلى أنماط انتاج ما قبل رأسمالية ، كأصحاب الحرف ، وحائزى الاراضى الزراعية الصغيرة ، ومن اليهم ، ممن لانتاح أمامهم السبل الكفيلة بأن يطوروا من أوضاعهم ليظلوا - فى الغالب - دون حراك فتندهور أحوالهم ، ويتعرض وزنهم النسبي إلى التقلص والانكماش مقارنة بغيرهم من ذوى المواقع الوسطى الحديثة .

يدلل على هذه التطورات ما رصدته البيانات الاحصائية للحالة المهنية للمنتمين إلى المواقع الطبقيّة الوسطى ممن يعملون بالقطاع الرسمى أو المنظم ، والتي تساعد فى استطلاع أبعاد المشهد الراهن للحجم النسبي لتلك المواقع الطبقيّة الوسطى .

الحجم النسبي وفقاً للحالة المهنية :

مع أن تحديد الحجم النسبي هنا يرتبط بأساس فنوى أكثر منه طبقي ، إلا أنه تعبير عن حيازة خبرة أو مهارة ، ومن هذه الزاوية - فقط - فهو يفيد كمؤشر عام على الحجم ، والتركيب النسبي للفتات الاجتماعية التى تنتمى إلى تلك المواقع . كذلك من المهم التأكيد على أن حديثنا عن الحالة المهنية فى هذا المقام إنما يوضح طبيعة مجالات النشاط ، أو بعض أقسام المواقع الوسطى وماطراً عليها من تغيرات ، حيث يشير الجدول التالى إلى التطورات التى طرأت على بعض أقسام المواقع الوسطى .

تطور نسب العاملين حسب المهنة ١٩٧٦ ، ١٩٩٦ (مواقع وسطى) (*)

الحالة المهنية	١٩٧٦	١٩٩٦
المهن الفنية والعلمية	٧,٥٢	٢١,١٧
المديرون والاداريون	١,١٣	٤,٢٩
الاعمال الكتابية	٧,٣	٦,٥٣
اعمال البيع	٦,٥٦	-
اعمال الخدمات	٨,٤٧	٨,٤٨
الزراعة	٣,٤	٢,٠
الجملة	% ٣٤,٣٨	% ٤٢,٤٧

ومن خلال نظرة اجمالية على تطورات هذا الحجم نجده قد تزايد بمقدار (الثلث) خلال عشرين عاما تقريبا . فقد كان حوالى ٣٤% عام ١٩٧٦ ، وارتفع عام ١٩٩٦ ليصل إلى اكثر من ٤٢% من اجمالى المشتغلين .

أما عن التفاصيل فتبين لنا اتجاهات التغير التى شهدتها أنشطة تلك الفئات ، حيث تضاعف الوزن النسبى للشرائح العليا من المشتغلين فى المهن الفنية والادارية من ٨,٦٥ % عام ١٩٧٦ الى ٢٥,٤٦% عام ١٩٩٦ ، فى حين تناقص الوزن النسبى للشرائح الأدنى من المشتغلين بالاعمال الكتابية ، والبيع ، والخدمات (التقليدية تحديدا) ، فضلا عن المشتغلين بالزراعة من ٣,٥% الى ٢,٠% خلال الفترة المذكورة .

(*) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعداد عامى ١٩٧٦ ن ١٩٩٦

ولعل الاستخلاص الأساسي - بصرف النظر عن دقة البيانات المتاحة - هو أن التغيير قد أصاب الجناح التقليدي من أصحاب تلك المواقع بالنقصان في حين تنامي جناحها الحديث ، حيث يتضح أثر التحول نحو الرأسمالية جليا ، حيث تصعد الفئات المتوافقة معه ، في حين تهبط وتتحدّر ، دون أن تتلاشي تماما ، الفئات غير المتوافقة نتيجة لتقليديتها وعدم تمكنها من أدوات التعامل مع هذا النظام الغالب .

الشرائح الوسطى البازغة المصرية :

هذه الشرائح البازغة من المواقع الطبقيّة الوسطى في مصر هي جزء من كل البنية الطبقيّة المعولمة " متعدية الجنسية " التي ناقشناها تفصيلا في الفصل الثاني من الدراسة .

وقد سبق أن توصلنا في دراسة سابقة إلى أن هذه الشرائح البازغة تشكل أحد مكونات المواقع الوسطى المصرية في الراهن . فإذا كانت حقبة الستينات من القرن العشرين قد أفرزت فعاليتها، والمعتمدة على نمط انتاج رأسمالية الدولة، ما سبق أن أطلق عليه الباحثون حينئذ الطبقة الوسطى " الجديدة " ، تلك التي تشكلت من الفئات والشرائح البيروقراطية ، والتي استفادت من سياسات التعليم المجاني والتوظيف بالحكومة ومشروعات القطاع العام ، فإن حقبة التسعينات قد أفرزت على الساحة جماعاتها وفئاتها التي تتواعم وطبيعة تحولاتها ذات الطابع الرأسمالي الكوكبي ، لتحل تلك الجماعات والشرائح الوسطى البازغة محل الفئات التي كانت توصف بالجديدة في حقبة سابقة ، والتي صارت أحد المكونات الكلاسيكية من المواقع الطبقيّة الوسطى المصرية ^(١) .

ورغم تنوع الأنشطة التي تمارسها هذه الشرائح البازغة ، فإن المنتمين إليها يتسمون ببعض السمات العامة ، أهمها - في رأينا :

(١) محمد عبد المنعم ثلبي ، المواقع الوسطى ٠٠٠ (م . س . ذ) ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥

- ١- إنهم يتمتعون بمستويات تعليمية ومهارية مرتفعة .
 - ٢- يعملون بمؤسسات تمارس أنشطة ذات طبيعة متعددة الجنسية : شركات عالمية متعددة الجنسية ، منظمات المجتمع المدني " غير الحكومة " ذات الأجندة العالمية ، شركات السياحة الكبرى العالمية ، شركات البرمجيات ذات الأنشطة العالمية .. الخ .
 - ٣- يشغلون مواقع عمل تتيح لهم قدرا من الاستقلال النسبي فى اتخاذ القرار بحكم " فنية " الأعمال التى يقومون بها .
 - ٤- رغم أنهم لا يملكون رأسمالا عينيا ، فى مؤسسات العمل التى ينتمون اليها ، فإنهم يمارسون الهيمنة عليه ، من خلال قراراتهم بشأن من يعملون معهم فى مستويات وظيفية أعلى .
 - ٥- هم على وعى بالاستراتيجية العامة للمؤسسة ، وكذا الخطط الوسيطة ، فضلا عن البرامج المختلفة للتشغيل المباشر . بل ويساهم البعض منهم ، فى أحيان عديدة ، فى صياغة تلك الاستراتيجيات والخطط والبرامج وفقا لرؤية القيادات (المالكة و / أو المديرية) .
 - ٦- لديهم قدرات متميزة على التواصل عالميا عبر وسائط متعددة ، من أهمها : اللغات الأجنبية، الحاسوب، الخبرة بالتقافات الأجنبية .. الخ.
 - ٧- يتمتعون بمدخيل مادية مرتفعة بالقياس الى مستويات الدخول المحلية ، فمدخلهم المادية ذات مستويات عالمية الى حد كبير .
 - ٨- يتصفون بالعقلية المهنية الاحترافية ، حيث أنهم على استعداد للتنقل بين مؤسسة وأخرى بالمفاضلة بين المزايا المحققة والممكنة .
- ونستعرض فيما يلى بعضا من ملامح هذه الشرائح البازغة ، والتى لا تتوافر بشأنها بيانات ومعلومات كافية وواقية حتى الآن ، نقوم بذلك من

خلال فئتين تنتميان اليها علنا نتمكن من خلال ذلك من تبين أهم ما
تتطوى عليه تلك الشرائح البازغة إجمالاً من خصائص مميزة .

١- العاملون في مجال المعلوماتية " نشاط البرمجة " :

وهو من المجالات وثيقة الارتباط بالبيئة الكوكبية وشروطها
الاقتصادية، والتكنولوجية والثقافية . وهو ينقسم إلي قسمين رئيسيين ،
أحدهما يتعلق بالتعامل مع المعدات (أجهزة الكمبيوتر Hardware) ،
والآخر يختص بإنتاج (البرمجيات Software) . ولايزال القسم الأول -
المشتغل بالمعدات - غير مفعّل في مصر حتي الآن ، وتقتصر أنشطته على
أعمال التجميع والصيانة للأجهزة ، والتي يقوم عليها مهندسون وفنيون
يعملون في هذا المجال . أما القسم الآخر - الخاص بإنتاج البرمجيات فهو
الأكثر نشاطاً ، رغم محدوديته لدينا قياساً على المستوى العالمي . ورغم أن
أنشطة الشركات العاملة في مجال البرمجيات في مصر قد بدأت منذ فترة
مبكرة حيث يعود تأسيس فرع شركة IBM الي عام ١٩٥٤ ، تلاها إنشاء
مركز Amac في ١٩٦٨ ، وإنشاء ثلاث شركات أخرى في السبعينات ،
فإن ما يمكن اعتباره طفرة - نسبياً - فكان في الثمانينات ، حيث شهد هذا
العقد تأسيس ست عشرة شركة ، وفي العقد الذي تلاه - التسعينات - أسست
أربع عشرة شركة تعمل في هذا المجال . أي أن مجموع الشركات العاملة
في مجال البرمجيات في مصر حتي منتصف التسعينات قد بلغ خمسا
وثلاثين شركة . وخلال السنوات التي أوصلتنا إلى عام ٢٠٠٠ كانت أعداد
تلك الشركات قد قارب الستين شركة ، حسب التقارير النادرة المتاحة في
هذا الشأن ^(١) . ومن المنتظر أن تتضاعف أعداد تلك المؤسسات خلال
السنوات القليلة القادمة .

^(١) Yearbook of Egyptian software industries, 2000 .

هذا ويرتبط العاملون في هذا المجال - انتاج البرمجيات - بأرقى مستويات الانتاج الاقتصادى وأكبرها عائداً ، وهم يتمتعون - بحكم نوعية عملهم هذا - بمزية القدرة على الاتصال والتواصل الفورى الحر بالعالم عبر شبكاته الاتصالية المعلوماتية العملاقة ، وتتاح لهم من خلال هذه الاتصالات فرص المعرفة والتعلم ، ومن ثم القدرة على تطوير الذات والخبرات - على الأقل فى مجال العمل - فضلاً عن فرص أداء الأعمال وتسويقها فى أي مكان فى العالم يكون فى حاجة اليها وفق نظم أسعار عالمية . ان ذلك كله يتم فى ظل شروط عمل تتسم بالمرونة ، فقد تتم عبر مؤسسة كبرى ، أو من غرفة بمنزل الشخص العامل فى هذا المجال . كما ان التميز والترقى فى مجال انتاج البرمجيات لا يحتكم إلى المعايير التقليدية كالعمر ، أو النوع ، أو الدرجة الوظيفية . الخ ، بل يستند إلى القدرات الابداعية الذهنية للشخص ، أى منتج البرامج .

ولأن العاملين فى مجال المعلوماتية يعتمدون على وسيلة أو أداة أساسية - وهى الكمبيوتر - فهى ذات مفردات خاصة تسهم بقدر كبير فى خلق ما يمكن أن نعتبره بمثابة ثقافة نوعية يشترك فيها العاملون فى هذا المجال فى جميع أنحاء العالم . وكلا الجانبين ، الاقتصادى والثقافى ، يبلور فئة من شريحة بازغة ذات وضعية متميزة . " وعلى الرغم من أنهم من كاسبي الأجور بشكل عام ، فإنهم لا يصنفون ضمن الطبقة العاملة بسبب وضعيتهم داخل نطاق العلاقات الاجتماعية للسيطرة والتحكم فى الانتاج ، وكذا بسبب درجة تحكمهم العالية فى وسائل انتاجهم الخاصة ، المعارف والخبرات (١) .

ولهذه الفئة بالذات قدرات متنامية على التأثير فى بيئاتها الاجتماعية ، وذلك بفضل تغلغلها بوتائر متزايدة فى نسيج البنية الاجتماعية الحديثة لكافة

(١) Carolyn Howe, Political Ideology and class Formation, Praeger, London , 1992, p:32

المجتمعات الانسانية تقريبا . يتم ذلك عبر ابتكار (البرامج الحاسوبية) فى كافة المجالات الحياتية : التعليم ، الصحة ، السياحة ، التجارة ، الاقتصاد ، الترفيه ، الثقافة . الخ . هذه البرامج التى تنتج وفق خطط استراتيجية للشركات والمؤسسات الكبرى ، والتى هى فى الغالب ذات نشاط عالمى ، تتيح كافة الامكانيات المادية للانتاج ، فى حين يعول على القدرات الابداعية والابتكارية للمبرمجين فى انجاح هذه الخطط الاستراتيجية بفضل ما قد تتمتع به برامجهم من جاذبية ، وقدره على الاقناع .

• ورغم أن نشاط البرمجيات فى مصر لا يزال فى مراحله الأولى ، حيث لا تتعد حجم التجارة فيه عدة ملايين من الدولارات (١٥٠ - ٢٠٠ مليون دولار سنويا) يصدر معظمه للخارج ، مقارنة بحجم التجارة فى نفس النشاط فى الهند (اقليم بنجالور تحديدا) أو اسرائيل ، والذي يقدر بالمليارات من الدولارات سنويا ، فإن هذا المجال يعد من المجالات المرشحة بقوة للإتساع والانتشار فى مصر خلال السنوات المقبلة ، بفضل ازدياد عدد الشركات العاملة فيه سنويا ، تلك الشركات التى تتمتع بقدرات متنامية على تسويق منتجاتها على مستوى عالمى ، هذا الى جانب ازدياد أعداد المبرمجين " الشباب " بمعدلات ملحوظة فى مصر (٢) .

وإجمالا ، ليس من الصعب تبين مدى تأثير الآليات الكوكبية على تشكيل تلك الفئة من الشريحة البازغة من المواقع الوسطى المصرية ، كما لا يخفى دور هذه الفئة ذاتها فى دعم عملية العولمة - من خلال تقنيات المعلومات - وذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . حيث يكتسب العاملون فى هذا المجال وضعيتهم الخاصة - وكما يقرر زيانج بياو Xiang Biao - بسبب اتصالهم برأس المال الكوكبي وحركيتهم الكوكبية .

(٢) من واقع مقابلة أجراها الباحث مع أ / علاء عجاوي : رئيس اتحاد منتجي البرمجيات التعليمية والتجارية ورئيس مجلس ادارته شركة (ايزيس Isis) للبرمجيات .

فوضعيتهم الاقتصادية قائمة على الاتصال بالسوق الكوكبي بأكثر من أسواقهم المحلية . فمهنيو تكنولوجيا المعلومات أينما كانوا ، يعملون فى نفس السوق الكوكبى ، ويتم الدفع المالى لهم من رأس المال الكوكبي ذاته . كما وأنهم ينجزون ثروتهم وشهرتهم عبر الحراك الكوكبى ، فهم ينتقلون عبر العالم بهدف التمكن من الحصول على أعلى مقابل مادى للعمل الذى يقومون به فى هذا المجال ^(١)

ومع التغلغل المتزايد للعلومة الرأسمالية تزداد فرص هذه الفئة ، كجزء من شريحة وسطى أوسع ، فى التلبور والفاعلية على كافة المستويات .

٢- العاملون فى المنظمات غير الحكومية :

مع تحول المجتمع المصرى الى الرأسمالية واندماجه المتنامى ضمن المنظومة العالمية ، بدأ فى الظهور عدد من المنظمات والمؤسسات ذات النفع العام ، والتي تتنوع أنشطتها واهتماماتها ، فمنها المنظمات الدفاعية Advocacy organizations ، والرقابية ، والتنقيفية ، والبحثية ، الخ . ومن أبرزها تلك التى تعمل فى مجالات : حقوق الانسان ، الديمقراطية ، المرأة ، الطفولة ، البيئة . . الخ .

ويهمنا فى هذا الصدد التمييز بين المنظمات ذات الصلة الوثيقة بالعالم وقيمه العامة وتطوراته المعاصرة ، والتي ترتبط بمجتمع مدنى متعدى الجنسية ، وبين نوع آخر من المنظمات التقليدية ذات النشاط والطابع المحلى التقليدي (الجمعيات الأهلية) ، والتي تواجدت فى مصر منذ زمن بعيد ، وتتركز أنشطتها أساسا فى عمليات التكافل الاجتماعى ذات الدوافع الخيرية . ووفقا للبيانات المتاحة ، فإن عدد المنظمات الأهلية فى مصر عام ١٩٧٦

^(١)Xiang Biao, Ethnic Transnational middle class in formation, (op.cit) , pp:4-5 .

قد بلغ (٧٥٩٣) ارتفع عام ٢٠٠١ (وفقا لتقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية) إلى حوالى (١٦٠٠٠) منظمة . وقد شهد عقد التسعينات، من القرن العشرين أعلى متوسطات نمو في الجمعيات المسجلة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . كما شهدت الساحة في مصر - وبعض الدول العربية - ظاهرة الشركات المدنية التي تعلن عن نفسها كمنظمة غير ربحية وغير حكومية ، وقد كان ذلك مخرجا قانونيا لتأسيس منظمات حقوق الانسان ، حيث أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات لا يعترف بحقوق الانسان كمجال للنشاط ، كذلك كانت الشركات المدنية صيغة لأنشطة متعددة دفاعية في مجال المرأة ، ومراكز البحوث والدراسات ٠٠٠ الخ .

ووفقا للبيانات المتاحة حتى عام ٢٠٠١ ، فقد تم اشهار (٤٢٤) جمعية جديدة ، وذلك على مستوى الجمهورية . تنشط هذه الجمعيات، في مجال التنمية ، خاصة المرأة والبيئة ، وكل من هذين المجالين قد حظى بإهتمام واسع خلال عقد التسعينات حيث بلغ اجمالي جمعيات المرأة حوالى (٣٠٠) جمعية من اجمالي الجمعيات ، كما بلغ عدد الجمعيات المعنية بالبيئة حوالى (١٠٦) جمعية . هذا فضلا عن (٢٦) جمعية تعمل في مجال حقوق الانسان . وهى المجالات التى تحظى بأولوية لدى المانحين الأجانب (١) .

هذه المنظمات الحديثة - موضع الاهتمام فى هذا المقام - تعد الأكثر اتساقا مع العولمة واتجاهاتها السياسية والثقافية الكبرى ، العولمة الرأسمالية ومضاداتها على حد سواء ، فمن هذه المنظمات من يتوافق ويتسق مصالحها وتوجهاتها مع العولمة الرأسمالية بشكل صريح ، فتكون أنشطتها مكرسة لتدعيم قيمها الثقافية / الايديولوجية ومنها من تتبنى أجندة ذات طابع مغاير ، جوهره الدفاع عن حقوق الانسان ازاء كافة مظاهر وأساليب الانتهاك التى

(١) أمانى قنديل ، التقرير السنوى الأول للمنظمات الاهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،

قد تتعرض لها على كافة المستويات : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية . ومن ثم تجد نفسها في مواجهة مع الممارسات الرأسمالية " العولمية " التي تعصف بحقوق العديد من القطاعات الشعبية وال جماهيرية على اتساع العالم ^(١) . وهى الأجندة التي تتواصل مع أفكار وقيم وممارسات تتبناها العديد من الحركات الاجتماعية المضادة للعولمة للرأسمالية ، بهدف الاسهام فى خلق عولمة بديلة ، أو عولمة من أسفل .

أما على المستوى المحلي ، فلا نستطيع أن نقرر أن المنظمات غير الحكومية ، وفى القلب منها منظمات حقوق الانسان ، تمارس دورا فى مناهضة العولمة الرأسمالية . ان صراعاها الاساسي والجوهري هو فى مواجهة النظام والدولة بشكل عام ، بغرض الحصول على الاعتراف والشرعية ، وكذا الحصول على هامش أوسع من الحركة والدعم المالى من الجهات الأجنبية المانحة .

أما بالنسبة للفئات العاملة فى هذا المجال ، فتركز ونستهدف من بينها الشرائح العليا والوسطى ، واللذان تشهدان نوعامن العولمة الطبقية ، خاصة تلك التى تعتمد منظماتها على تمويل يأتيها عن طريق مؤسسات تمويلية غربية متخصصة ، مثل : فورد - دانيدا - فريد ريش ايبيرت - الخ .

ومن خلال هذا التمويل تقوم تلك المنظمات بجميع أنشطتها ، فضلا عن اعتماد أعضائها عليه بشكل أساسى ، ومن ثم ارتباط وضعيتهم الطبقية فى المجتمع بما يقومون به من نشاط فى هذا المجال ، فضلا عن كونهم الأقرب إلى تبني قيم ذات طبيعة عالمية تتسق وطبيعة الدور الذى يقومون به محليا وعالميا .

وجانب التمويل الأجنبي هذا من الجوانب الاشكالية فى هذا الصدد ، فنظراً لضخامة ما تحصل عليه هذه المنظمات من تمويل ، فإنه يصير

مطمعا للكثيرين من القائمين على أمر هذه الأنشطة ، حتى أنه يعد من بين أسرار المنظمة غير المعلنة في معظم الأحيان •

وكنا قد توصلنا في دراسة سابقة لنا أجريناها بشأن التطور الديمقراطي وحقوق الانسان في مصر - ومن خلال مقابلات معمقة مع عينة من النخبة المتقفة المصرية بكافة توجهاتها ، من اليمين واليسار والوسط - إلى أن جانب التمويل الاجنبي هو من الجوانب التي لا بد وأن يتعامل القائمون على أمر هذه المنظمات بشأنها بقدر أكبر من الشفافية ، تلك التي تعني - في أحد معانيها - " أن يكون هناك اعلان واضح عنه وعن مصادره ، لأنه لا يقبل ان يكون القائمون على منظمات حقوق الانسان هم الذين يعتمدون على مصادر التمويل ، خاصة الأجنبية منها ، وكذا أوجه انفاق هذه الأموال وهو جانب - وكما يقرر معظم المشاركين من النخبة المتقفة - على درجة عظيمة من الأهمية ، فلقد تحول قسم معتبر من نشاطات تلك المنظمات إلى جهد فكري لإجتذاب الأموال من مؤسسات التمويل ، حتى تكونت لدى القائمين على هذه المنظمات ثروات لا يعلم أحد تحديدا الشخصي منها من ذلك المكرس لنشاطات الحركة ذاتها • ولذا فإن مصداقية هذه المنظمات تتعرض لانتقادات عنيفة لهذا السبب • ومن ثم يصبح مطلب الشفافية ملحا في هذه الفترة من أجل تعزيز مصداقية الحركة و القائمين عليها (١) " .

وعلي جانب آخر ، نجد أن فئة العاملين في المنظمات غير الحكومية - الكوادر الوسطى والعليا منها تحديدا - تزداد تبلورا وتغلا في مجتمعنا المصري إلى درجة أن هناك من المؤشرات ما يدل بوضوح على تواجدهم كفئة لذاتها Foritself تتمتع بالوعى التبريري لوجودها ، وهو ما يتم ملاحظته في دفاعها ، بل وصراعها من أجل اكتساب الشرعية من قبل

(١) محمد عبد المنعم شلبى ، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان في مصر ، رواق عربى ، السنة

الثالثة ، العدد (١١) مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٩ - ٥٠ .

الدولة من جهة ، والسعى إلى اسقاط ومناوأة قوانين تقيد أو تحجم تحركاتها وأنشطتها من جهة أخرى ، وهوما يتم بشكل جماعى منظم ، رغم ما بين تلك المنظمات من خلافات أو اختلافات تعد بمثابة التناقضات الثانوية فى المواقف الكبرى . ففى منتصف التسعينات تقريبا ، أثار المجتمع المدنى بكافة مؤسساته ، وبقوة غير مسبوقة ، أهمية تغيير القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحاكم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، واتخذ ذلك أشكالا متعددة فى المنتديات ، والمؤتمرات، وفى وسائل الاعلام ، ومن خلال البرلمان ، وبالطرح على رئيس الجمهورية وفى معرض القاهرة الدولى للكتاب . ١٩٨٩ .

وبإيجاز يمكن القول أن هناك ثلاثة ملامح أساسية اتسم بها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ شكلت قيودا على حركة الجمعيات ، وهى :

١- رقابة الدولة الممبقة على تكوين الجمعيات .

٢- الرقابة على النشاط ، كالإطلاع على الوثائق، والمكاتبات، والسجلات الخاصة بالجمعية، والرقابة على الميزانيات، وحق تعيين مفتشين .. الخ.

٣- سلطة الحكومة فى حل الجمعيات ودمجها ، وهى أخطر صور التدخل لأنها تعنى إنهاء الوجود القانونى والمادى للجمعية بقرار ادارى وليس عن طريق المحكمة .

• ان الأبعاد الثلاثة السابقة تفسر لنا تصاعد نقد المنظمات الأهلية فى مصر للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وقد كان لتحالف مؤسسات المجتمع المدنى دور فى الضغط نحو التغيير الذى تحقق ثم أجهض فيما بعد . ففى عام ١٩٩٨ تم تشكيل لجنة حكماء من الشخصيات العامة والحكومة والمجتمع المدنى لوضع مشروع قانون جديد ، وفى اطار حلقات تشاورية متعددة فى كل محافظات مصر ، نوقش مشروع القانون مع

الجمعيات الأهلية ، وتم تطوير ثلاث مسودات له ، ثم صدر القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ورغم ما اتسم به هذا القانون من ملامح تحررية ، والتي من أهمها: (١) فتح الأنشطة وإباحتها في كل المجالات ماعدا المحظور منها وفقا للدستور (٢) وأن الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعية بمجرد الاخطار (٣) وحق الجمعيات في انشاء اتحادات نوعية وإقليمية والانضمام لها اختياريا . . رغم ذلك فقد قوبل بنقد عنيف من بعض المنظمات خاصة النشطة في مجال حقوق الانسان ، لنصه في المادة (١٧) على ضرورة موافقة الجهة الادارية على حصول الجمعية على أموال من الخارج .

وعلي أي الأحوال فقد صدر القانون ، لم يأخذ فرصة كافية في الميدان ، حيث صدر قرار المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٠ بعدم دستورية القانون ، فكانت العودة لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (١) .

• لعل ما سبق يوضح لنا جانبا من وعي هذه الفئة بمصالحها وتحركها وفعاليتها في الدفاع عنها بقدر من الاتساق . وهو الوعي المنبثق عن قناعه عامه مؤداها : ان بإمكان مجتمع منى نشط تطوير المجتمع ككل ، ومقرطة نظام الحكم بشكل وظيفي في اطار مشروع ، وذلك بالعمل من داخل النظام وليس من خارجه ، كبديل عن الثورة والتحويل الجذري العنيف الذي كان البديل المطروح بقوة - لدي بعض القائمين على أمر هذه المنظمات - خلال عقود قليلة خلت ، وهو ما يدل على تحول طرأ على نوعية ، ومستوى تحالفات هذه الفئة المنتمية في الأساس إلى المواقع الوسطى المصرية - خاصة من جيل السبعينات - والتي تحالفت مع الطبقة العاملة آنذاك ، وتخلت عنها في الراهن بعد أن شهدت حالة

(١) أماتي فتدليل ، التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية ، (م.م.ذ) ، ص ص ١٥٧ - ١٥٩ .

من التشردم وضعف النضال المطلبى ، فى تواز مع عنف التحولات الاقتصادية التى تكاد تعصف بها (١) .

وإجمالاً ، فإن الوضعية الاقتصادية لتلك الفئة - والمعتمدة على مؤسسات التمويل الأجنبية - فضلاً عن تبنيها لأجندة المجتمع المدنى العالمى ، وكذا السعى الواعى للتحرر من سلطة النظام وقوانينه الحاكمة لتحركاتها وأنشطتها يبلور لدينا فئة من شريحة طبقية وسطى معولمة بازغة تكسب أرضاً جديدة مع كل ازدياد لنفوذ العولمة ، بآلياتها المختلفة ، والتى منها المجتمع المدنى بمنظوماته المختلفة ، تلك التى تلعب دوراً قد يصح أن يوصف " بالوظيفي" فى خدمة النظام الرأسمالى المعولم ، فمع كل ازدياد لحالات الاستغلال ، والقهر ، والعصف بمقدرات فئات وشرائح اجتماعية عديدة ، وقد تكون الغالبة فى مجتمعات العالم الثالث ، يجبى دور منظّمات المجتمع المدنى المختلفة لتلعب دوراً فى التخفيف من حدة هذه الأوضاع ، سواء بالمساعدة الاقتصادية محددة النطاق للفئات الأكثر تضرراً ، أو سياسياً وإيديولوجياً من خلال المناداة بتخفيف حدة التحولات الاقتصادية العاصفة ومراعاة الحد الأدنى من حقوق الإنسان ، كحققة فى التعبير وحرية الرأى . الخ . مما يعمل على خفض حدة الصراع السافر والذى قد يفجر الأوضاع ، وهو ما لا يعد وضعاً مرغوباً لدى المهتمين على آليات هذا النظام على مستوى كوكبى .

وهو ما لا ينفي - بالطبع - ما قد تقوم به هذه الفئة من دور فى تحريك الوضعية الراكدة فى المجتمعات المحلية ، وإن تم ذلك على مستويات محدودة نسبياً.

* تمثل هاتان الفئتان -العاملون فى مجال المعلوماتية والمنظّمات غير الحكومية - مجرد أمثلة لفئات أخرى عديدة بالإمكان الإنطلاق من خلالها

(١) محمد عبد المنعم شلبى ، مستقبل الديمقراطية ٠٠ (م س ذ) ، ص ص ٤٠-٤٤ .

من أجل رصد طبيعة ما طرأ من تحولات على بنية الشرائح الطبقيّة الوسطى البازغة ذات التواصل الكثيف مع عملية العولمة . ومن خلال ذلك يكون من الممكن رصد طبيعة أنساق القيم الاجتماعيّة التي تتبناها ، تلك القيم التي قد تصلح لأن تكون بمثابة بوصلة ناجعة ترشدنا إلى التوصل لأبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعيّة المتحوّلة في ظلّ عملية العولمة ، بتفاعلاتها المختلفة والمتباينة على مستويات وصعد متعدّد .

مقدمة :

سعت العولمة " الرأسمالية تحديداً " بكل ما تحفل به من آليات ، إلى إعادة تشكيل جملة الأنساق الاجتماعية ، كى تتسق ومتطلباتها فى الوجود والفاعلية .

وإذا كنا قد عرضنا وناقشنا لأهم التحولات التى أصابت البنية الطبقيّة بفعل عملية العولمة بممارساتها متعدية الجنسية ، والتى أفضت إلى تشكيل ما يطلق عليه : الشرائح الطبقيّة المعولمة ، فإننا نسعى - من خلال دراستنا الميدانية - إلى تبين ماهية أنساق قيم بعضها من هذه الشرائح المعولمة ، المنتمية تحديداً إلى المواقع الطبقيّة الوسطى المصرية . تلك المواقع التى تمثل مفصل البنية الطبقيّة ككل ، وملتقى تفاعلاتها ، وأحد أهم ساحات الصراع داخلها .

فمن بين كافة الأنساق الاجتماعية ، تحتل أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية ، فإذا كانت القيم - فى أحد تحديدها المجردة - تمثل حكماً عقلياً و/أو انفعالياً على أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراً بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة ^(١) ، فإنها قد تمثل بوصلة ناجعة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعى بكل ما تحفل به من تناقضات فى لحظة تاريخية دينامية بعينها . حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية ، فى نفس الوقت الذى قد تدلنا فيه تلك القيم ذاتها على تحولات البنية المجتمعية بمستوياتها وصعدها المختلفة والمتباينة . ولنر من خلال تلك الأنساق القيمية أنماط علاقات التفاعل والجدل بين المحلى والكوكبى ، ولنتبين أوجه الاتساق والتناقض المتولدة عن هذه العلاقات والتفاعلات .

(١) سمير نعيم أحمد ، اتساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم

الاجتماعية ، الكويت ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ .

(١) اشكالية الدراسة :

وبالترتيب على ما سبق تتبلور اشكاليتنا فى تساؤل رئيس مؤداه : ما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعية لدى بعض الشرائح البازغة من المواقع الطبقيّة الوسطى المصرية فى علاقتها بالعولمة ؟

وبما أن للقيم مستويات متعددة ومختلفة ، فإننا نركز - فى هذا الصدد - تحديداً على :

- القيم الاقتصادية : العمل - الاستهلاك - الادخار والاستثمار .
- قيم المشاركة السياسية : الحزبية ، النقابية ، الأهلية .
- القيمة الاجتماعية : حرية العلاقات بين الجنسين - الزواج - مكانة المرأة .
- القيم الثقافية : المشاهدة الفنية : الافلام السينمائية - المسرح - التلفزيون .

(٢) أهمية الدراسة :

(أ) تعد الدراسة بمثابة محاولة علمية للتعرف على / وتحليل أنماط من القيم الاجتماعية لفئات من شرائح اجتماعية بالغة الحداثة فى مجتمعنا من حيث تكوينها الطبقي ، سواء على مستوى بنية المواقع الطبقيّة الوسطى ، أو البنية الطبقيّة المصرية فى كليتها .

(ب) يتمتع اختيار تلك الشرائح " البازغة " بأهمية مستقبلية ، حيث تمثل تلك النوعية من الشرائح الاجتماعية " روادا " Pioneers ، ليس بالمعنى الايجابى أو السلبي ، أو أى حكم قيمي أو معيارى آخر ، وإنما هم رواد نظرا لحداثة تكوينهم ، وطبيعة تواصلاتهم مع العالم وتحولاته ، ودينامية وحركية عناصرهم . ومن ثم فإنهم قد يكونون سباقين فى مضامير متعددة ومختلفة ، قياسا إلى غيرهم من فئات وشرائح المجتمع الأخرى .

وبالترتيب على ذلك ، فإنهم قد يمنحونا بعضا من ملامح المستقبل على مستويات متعددة . وذلك مع ضرورة الوعي بجملة الظروف المحيطة من حولهم ، تشكيلا ، وتفعيلا ، وحراكا .

(ج) كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتطرق في دراستها لتحولات أنساق القيم من خلال تكوينات اجتماعية طبقية محددة Concrete ، في ابتعاد عن التأملات ، والتخمينات ذات الطابع المعيارى ، الذى تغلب عليه النزعات الايديولوجية والذاتية ، دون اعتبار لحقائق الواقع المعاش بآلياته ، ودينامياته المتعدده والمختلفة .

(د) وهى تتيح فرصة للتعرف على نقاط التماس والتفاعل بين المحلية والكوكبية داخل كيانات انسانية دينامية . تكشف دراستنا لأنماط قيمها الاجتماعية -بمستوياتها المختلفة - مدى التأثير الذى تمارسه العولمة عليها ، ومدى انطباق مقولات الادماج والتنميط لأساليب حياتها ، وخصوصياتها الثقافية .

(٣) الأسلوب المنهجى :

لجأ الباحث إلي استخدام الأسلوب الوصفى التفسيرى ، وهو أسلوب يغلب عليه الطابع الكيفى بأكثر من الكمى ، ومن ثم لا تنحصر أهدافه فى مجرد جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة ، أو وضع اجتماعى ما ، أو الاكتفاء بتوصيفه ، بل يحاول تقديم تفسير له ، واستخلاص دلالاته المختلفة ^(١) ، وذلك وفقا للأطر النظرية المتبناه . وهوما يمثل فرصة علمية لإختبار تلك الأطر وفقا لمحكيات واقعية . حيث يطرح الواقع الاجتماعى - محل الدراسة - مجمل أوضاعه ، وتشابكاته ، وملابساته وتصبح الفرصة مهيأة أمام الباحث العلمى لإختبار صدق مقولاته ، وتوجهاته النظرية ، فإما أنها تندعم ، أو تتعرض للنقض والتفنيد ، كليا أو جزئيا ، ومن ثم يصبح من المهم مراجعة إطاره النظرى الذى انطلق منه بالأساس .

^(١) Mike o'donnell, Introduction to sociology, Nelson, surry, U.K. 1997, pp:25-27.

وعليه ، فالأسلوب الوصفي التفسيري يتيح الأرضية التي تسمح برؤية الواقع بقدر أكبر من الاتساع والعمق . ورغم أن الأسلوب " في صيغته التقليدية " يركز على الأوضاع الراهنة ، فإن الباحث لم يقصره كلية على هذا البعد الزمني ، وإنما حاول التجاوز من خلاله نحو المستقبل . تم ذلك بالإلتجاء إلى إحدى المقاربات المستخدمة في الاستشراف ، أو التحليل المستقبلي Prospective analysis ، والتي تعتمد - بالأساس - على أحد المحددات أو المؤشرات " الرائدة " ، والتي قد تكون متمثلة في اختراع أو ابتكار ، أو جماعة اجتماعية ما سبقة في مجالها ، يتم من خلالها التوصل إلى اسقاطات متباينة المستويات ، مع الوضع في الاعتبار لمختلف الظروف الحاكمة في هذا الصدد .

ومن ثم كان اختيار شريحه طبقية " بازغة Emergent " بغرض الانطلاق مما تتصف به من خصائص وسمات - تتعلق بالقيم تحديداً - نحو غيرها من الشرائح والجماعات والفئات الاجتماعية في مجتمعنا المصري ، بالاحتكام إلى سبقها وريادتها ، ووفقا لظروف ومتغيرات اجتماعية متعددة ومتباينة ، كما وكيفا .

(٤) جمهور البحث واختيار العينة :

يتمثل جمهور البحث في الشرائح الطبقية الوسطى البازغة ، والتي تتجسد أبرز فئاتها في جملة العاملين في مهن ثلاث رئيسية هي :

- (١) المبرمجون في مؤسسات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية .
- (٢) الكوادر الوسطى في الإدارة والمبيعات في شركات كبرى متعددة الجنسية .
- (٣) مديرو البرامج والمشروعات في المنظمات غير الحكومية العاملة في أنشطة حديثة كحقوق الإنسان ، والمرأة ، والطفولة ، والتنمية ، والبيئة . والتي تعتمد بشكل رئيسي على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية .

وقد جاء اختيار هذه الفئات تحديداً ، لكونها تمثل مستويات وصعد متنوعة للعملة الرأسمالية ، في مستوياتها : الاقتصادية : (الشركات متعددة الجنسية) ،

والمدينة (المنظمات غير الحكومية) ، والمعلوماتية (أنشطة البرمجة) .
 وذلك مع أهمية التأكيد على تداخل تلك المستويات وغيرها ، وأن تصنيفها على
 هذه الشاكلة قد جاء نتيجة لغلبة أحد تلك المستويات على غيره داخل مجال
 العمل والنشاط من ناحية ، وتلبية لضرورات بحثية من ناحية أخرى .

حجم العينة ونوعيتها وكيفية اختيارها :

لم يعثر الباحث على بيانات احصائية رسمية متكاملة بشأن الأنشطة الثلاث
 المستهدفة بالدراسة ، من حيث أعداد العاملين ، ونوعية مهامهم العملية ،
 وتوزيعهم على مستوى الجمهورية أو حتى محافظة القاهرة .

ومن ثم كان المطروح هو اختيار مفردات العينة وفقا للطريقة العمدية .
 وفقا لخصائص حددها الباحث فيما يتعلق بنوعية المؤسسة ، والفئات المستهدفة
 بالدراسة (نوعية مهامهم ، وكوادرهم الوظيفية داخل المؤسسة) .

تم تطبيق الطريقة العمدية في اختيار المفردات بالعينة من خلال ما يعرف
 : بكرة الثلج ، والتي قد تبدأ بفرد من الجماعة ، أو الفئة المستهدفة ، ومنه يتم
 التوصل إلى أفراد آخرين يتصفون بالخصائص المحددة من قبل الباحث .

وقد تمثل حجم العينة الاجمالي في (٩٠) مفردة ، تتوزع عليها الفئات
 المهنية الثلاث بواقع (٣٠) مفردة لكل فئة منهم .

أما بشأن الشركات والمؤسسات التي تمارس فيه هذه الفئات أعمالها فيبانيها

كالتالى :

١ - المنظمات غير الحكومية

المنظمة	مجال نشاطها
١- مركز خدمات التنمية :	التنمية بشكل عام ، بالتركيز على الفئات غير القادرة .
٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان :	التثقيف والتوعية والتدريب في مجال حقوق الانسان
٣- رابطة المرأة العربية :	التثقيف والتوعية والتدريب في مجال المرأة وحقوقها
٤- جمعية قرية الأمل للأطفال في ظروف صعبة :	رعاية أطفال الشوارع (تغذية ، صحة ، تعليم ، ... الخ) .
٥- مركز خدمات المنظمات غير الحكومية :	تقديم الدعم المادى والفنى للمنظمات غير الحكومية .

٢ - المعلوماتية

الشركة	مجال نشاطها
١- ايزيس	خدمات نظم معلومات انتل
٢- راية	نظم معلومات متكاملة
٣- ميكروسوفت	نظم معلومات متكاملة .
٤- تليكوم ايجيبت	نظم اتصالات ومعلومات .
٥- لينك دوت نت	نظم اتصالات ومعلومات

٢- شركات متعددة الجنسية	
الشركة	مجال نشاطها
١- جنرال موتورز :	صناعة السيارات
٢- بروكتر أندجامبل :	منتجات العناية بالجسم والبشرة
٣- بيبسي :	مشروبات غازية
٤- مانتراك :	تسويق معدات ونظم للاتصالات
٥- يورو مونييتور :	بيانات ومعلومات عن الاسواق والمنتجات والانشطة الاقتصادية حول العالم

٥- أداة البحث الرئيسية :

استخدم الباحث الاستتار ، أو المقابله المعمقة ، كأداة رئيسية فى بحثه .
وهى أداة يغلب عليها الطابع الكيفى ، وهى تتيح الفرصة أمام المبحوث للحديث
فى الموضوع المطروح بقدر أكبر من الحرية ، بعيدا عن قولبة الاستثمارات
البحثية (الاستبيانات) . وهى أداة تطلبها موضوع البحث - القيم الاجتماعية -
وأسلوبه " الوصفى التفسيري " .

وقد أعد الباحث فى هذا السبيل دليلا للاستتار ، تضمن بنودا تتعلق بما

يلى:

- البيانات الأساسية للمبحوث ، من قبيل السن ، النوع ، المؤهلات العلمية ،
المهنة ، نوعية المؤسسة ، الدخل ومصادره ، اللغات والمهارات . . . ، فضلا
عن الأسرة : مؤهلات ومهن الأب والأم .

- القيم العامة : المساء من ناحية والمرفوضة من ناحية أخرى ، محلية وعالمية .
- القيم الاقتصادية : الغذاء ، الماء ، الأمتل - أنماط الاستهلاك - الانخار والاستثمار - العمل .
- القيم السياسية : المشاركة في الاحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الأهلية .
- القيم الاجتماعية : العلاقات بين "جنسين" - الزواج ، وأنماطه المتعددة - الأسرة - مكانة المرأة في المجتمع المعاصر - المساواة بين الرجل والمرأة .
- القيم الثقافية : قيم المشاهدة الفنية - المسرح - التلفزيون (*)

(*) يورد الباحث دليل الاستبارة كاملا ضمن ملحق الرء ١٢ .

مقدمة :

نعرض فى هذا القسم لنتائج الدراسة الميدانية ، والتى حاولنا من خلالها التعرف على / ومناقشة أهم القيم المتبناه لدى فئات من الشرائح الطبقيه الوسطى البازغة فى المجتمع المصرى .

وقد كان التساؤل المحورى الذى طرح نفسه على الدراسة منذ البداية مؤداه : اذا كانت العولمة " الرأسمالية " قد عمدت من خلال آلياتها المتعددة والمختلفة ، إلى خلق جماعات ، وشرائح ، وفئات طبقية تتسق وتتناغم مع توجهاتها ، وتخدم مصالحها ، وتدعم استمراريتها ، فما أبرز خصائص أنساق القيم الاجتماعيه لدى تلك التكوينات الطبقيه المعولمة " متعديه الجنسيه " ، وبالتركيز على الشرائح الوسطى منها ؟ ما نوعيه القيم التى يتبنونها فى تعاملهم مع واقعهم ، الذى تتقاطع على أرضيته المحليه والكوكبيه معا ؟ ماذا بشأن الاتساق والتناقض " القيمى " بين هذه التكوينات الاجتماعيه " المعولمة " وسياقاتها المحليه ؟

• هذه التساؤلات التى حاولت الدراسة الميدانية الإجابة عليها ومناقشتها بالتفصيل ، وعلى مستويات مختلفه • ونعرض لها فيما يلى من خلال خمسة فصول رئيسيه ، نناقش خلالها القيم العامه السائدة لدى المبحوثين ، ومنها ننتقل إلى ما يعد أكثر تفصيلا كالقيم الاقتصاديه ، والسياسيه والاجتماعيه ، والثقافيه • ثم نختم هذا العرض بمناقشة عامه لأهم النتائج والاستخلاصات •

• ويسبق عرضنا لهذه النتائج المتعلقه بقيم المبحوثين ، عرضا لخصائصهم كما وردت بعينتنا ، ومن خلال تحليل البند المتعلق ببياناتهم الأساسيه ، كالخلفيه الاجتماعيه لأسرهم ، والمؤهل الدراسى ، والنوع ، والمهنه ،

واللغات الأجنبية ، والدخل الشهري ، وهو العرض الذى يفيد فى إيضاح جوانب مهمة من النتائج التى توصلت إليها الدراسة .

أ - الخلفية الاجتماعية للمبجوثين :

بالرجوع إلى مؤشرى التعليم والمهنة للأباء والأمهات ، نجد أنهما ينفان - معا - عن انتماء واضح إلى مواقع طبقية وسطى حديثة . فالتعليم الذى تحصل عليه هؤلاء الآباء والأمهات هو فى غالبه تعليم "جامعى" ، بنسبة تفوق (٩٠%) . كما أن المهن التى يشتغلون بها هى مهن الطبقة الوسطى "الكلامىكية" ، ولتى يغلب تسميتها بمهن التكنو-بيروقراط ، فهم - على سبيل المثال - يعملون بمهن التدريس الجامعى ، والطب ، والهندسة ، والادارة ، والمحاماة ، والقوات المسلحة ، والشرطة ، الخ .

وبالترتيب عليه ، فليست هناك مفاجأة فى تطور الانتماءات الطبقيّة لمبجوثينا من وسطى حديثة "الأمر" ، إلى بازغة "الأبناء" . ذلك أن المستوى الاجتماعى / الثقافى الذى يعيش فيه المبجوثين ، من خلال أسرهم ، يجعلهم على درجة من الوعى بالواقع ومتطلباته ، ومن ثم ، فإن انتحاقهم بشرائح : هى الأحدث والأرقى على مستوى المواقع الطبقيّة للوسطى ، إن لم يكن على مستوى البنية الطبقيّة ككل ، قد جاء متسقا مع وضعه مثلث بالنسبة لهم منطلقا ودافعا حقيقيا نحو الالتحاق بهذه الشرائح ، والذى يحتاج إلى شروط ومتطلبات ، موضوعية وذاتية ، توافرت لديهم بالقدر الكافى .

ب- المهنة :

يعمل المنتمون إلى الشرائح الوسطى البازغة بمهن عديدة ، يطلق عليها أيضا المهن البازغة وقد انصب تركيزنا بالأساس على ثلاث مهن رئيسية منها ، أراد الباحث أن تكون ممثلة - قدر الامكان - لتلك المهن

البازغة المرتبطة في وجودها وديناميتها بفاعليات العولمة الرأسمالية وآلياتها . ومن ثم جاء اختيار الفئات التالية :

(١) المبرمجون (Programers) العاملون في شركات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية ، بوصفهم يمثلون الشريحة العليا العاملة في مجال المعلوماتية بشكل عام .

(٢) الكوادر الوسطى في مجال المبيعات (Sales) والإدارة (Management) ضمن شركات متعددة الجنسية .

(٣) مديرو البرامج والمشاريع في منظمات غير حكومية (NGOs) العاملة في أنشطة حديثة : حقوق الانسان - التنمية - المرأة - الطفولة - البيئة، وتعتمد على التمويل الأجنبي في إدارة برامجها ومشاريعها .

• ومن الملاحظ على عينتنا تمتع قسم مقدر منها (حوالى ٥٨%) ، بدرجة عالية من الاستقلالية المهنية ، بحكم " فنية " تخصصاتهم وخبراتهم ، ومن ثم تفويضهم في اتخاذ القرار على مستويات متعددة . وهي النسبة ذاتها التي تمكنت من احتلال مراكز قيادية بالمؤسسات التي يعملون بها ، ومن ثم الهيمنة " النسبية " على ظروف العمل ضمن نطاق أعمالهم ، وذلك رغم الحداثة النسبية لأعمارهم ، والتي تتراوح بين نهايات العشرينات وبدايات الأربعينات ، حيث تنحصر سنوات ميلادهم بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧٥ .

والأمثلة على ذلك عديدة ، ومنها :

(١) مدير عام مركز يعمل في مجال أطفال الشوارع (منظمة غير حكومية) .

(٢) مدير مشروع المرأة فى عملية صنع القرار (منظمة غير حكومية) •

(٣) مدير وحدة مشروعات تنمية (العطاء) • (منظمة غير حكومية)

(٤) خبير أول تحليل الأسواق المصرية فى السلع والخدمات (مؤسسة متعددة الجنسية) •

(٥) خبير أول برمجة (مؤسسة عالمية للبرمجيات) •

• فضلا عن ذلك ، فإن نسبة ملحوظة منهم (تصل الى ٤٠%) تمارس أكثر من عمل ، وإن تكن تلك الأعمال متجانسة وغير متناقضة فى نوعياتها • ومن ثم فمواقعهم الطبقيّة يغلب عليها التجانس النسبى •

مثالنا على ذلك : من يعمل فى مجال البرمجة ، والجرافيك ، والتدريس بمجال الفنون الجميلة •

- ومن يدير منظمة غير حكومية ، إلى جانب التدريس بمعاهد الخدمة الاجتماعية ، بالإضافة إلى كونه مستشارا باليونيسيف •

- ومن يعمل كخبير تحليل أسواق ، إلى جانب قيامه بأبحاث اقتصادية لمؤسسات دولية متعددة ، فضلا عن نشاط آخر فى مجال الترجمة •

ولعل فى تعدد الأعمال التى تقوم بها هذه النسبة من المبحوثين مؤشرا على تعدد مهاراتهم من ناحية ، وديناميتهم من ناحية أخرى • وهو ما لا يعد أمرا مستغربا أو مستبعدا على فئات من هذه النوعية ، خاصة ان أنشطتهم العملية التى يمارسونها تتقاطع فى غالبيتها ، على أرضيات مشتركة ، بحيث تريد بشكل دائم من قدراتهم المهنية على مستويات متعددة ومختلفة •

- هذا ومن المهم للغاية - فى هذا المقام - أن نذكر أن تعاملنا وتحليلنا لهذه الفئات " المهنية " الثلاث قد تم من منطلق كونهم يمثلون جزءا من شرائح طبقية وسطى بازغة ، ومن ثم لم يهتم الباحث كثيرا لبعض الفروق الكمية - غير المؤثرة فى أحيان عديدة - بين فئة مهنية وأخرى ، طالما أن تحليلنا طبقى وليس فنوى قائم على أساس المهنة .

(ج) المؤهل الدراسي :

تنوعت المؤهلات الدراسية " العلمية " للمبحوثين على النحو

التالى :

المؤهل الدراسي	%
١- علوم سياسية	٢٥
(أ) الجامعة الامريكية	٧٥
(ب) جامعة القاهرة	٢٥
٢- كليات الهندسة "حاسبات ومعلومات"	٢٥
٣- أقسام اللغات وكلياتها	١٦,٦
٤- كليات التجارة	١٦,٦
٥- كليات الآداب والخدمة الاجتماعية	٨,٣
٦- كليات التربية الفنية والفنون الجميلة	٨,٣

ولعل السمات الغالبة على الكليات والأقسام التى تنتمى إليها النسبة الأكبر من العينة (٦٦,٦ %) وهى : العلوم السياسية ، والهندسة ، واللغات

تحديدا ، تتمثل في كونها حديثة ، ونشطة ، ومواكبة " نسبيا " لمتطلبات سوق العمل .

حيث أنها تتيح لخريجها - إجمالا - بعض أهم مقومات النجاح والفاعلية في سوق العمل ، وذلك من خلال :

١- الوعي بطبيعة الأوضاع المحلية والعالمية .

٢- اتقان اللغات الأجنبية .

٣- المهارات المتقدمة في استخدامات الحاسب الآلي .

٤- المبادرة .

٥- الذكاء الاجتماعي والقدرة على التواصل مع الآخر .

٦- الطموح المهني .

وهي تضم ملتحقين من المتفوقين في مراحل دراسية سابقة ، على اعتبار أنها تعد من كليات القمة ، في مسماها الشائع .

أما النسبة الباقية (٣٣,٣%) فهي لخريجي كليات ذات مستوى متوسط نسبيا (التجارة - الآداب - الخدمة الاجتماعية - التربية الفنية) والتي قد لا تتيح لمتحقيها الامكانات المتقدمة ذاتها ، مما يفتح الباب أمام حديث عن قدر التميز الذاتي " الشخصي " الذي قد يتمتع به البعض ، مما يؤهله لأن يطور من قدراته التي تتجاوز نطاق الدراسة التقليدية النمطية المتاحة ، وتمكنه من الالتحاق بسوق عمل نشط ، ونوعية من المهن تحتاج إلى قدرات خاصة من أجل التمكن من التعامل مع أدواتها وفنونها .

- هذا ومن المهم أن نشير إلى أن نسبة لا بأس بها من المبحوثين (تصل إلى ٤١,٦ %) لم تقتصر مؤهلاتها العلمية على الدرجة الجامعية الأولى ، وإنما تجاوزوها إلى الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه . وقد أعربوا عن قناعة عامة مؤداها : أن الدرجة الجامعية الأولى لم تعد كافية فى الراهن للمنافسة فى سوق العمل ، فضلا عن أن بعضهم قد أعرب عن رغبته فى مواصلة التعليم وتطوير المعارف بغض النظر عن الجدوى العملية ، وتحديد المادية من ذلك .

(د) اللغات الأجنبية :

يعد إتقان اللغات الأجنبية ، الانجليزية على الأقل ، أحد أهم العوامل المؤهل لشغل الشخص منهم للعمل فى مجاله ، فهى أداة تواصل لاغنى عنها ، خاصة وأن طبيعة هذه المهن تقتضى - فى أحيان عديدة - كتابة تقارير باللغات الأجنبية ، والتعامل مع مؤسسات وأشخاص من جنسيات متعددة ، فضلا عن متطلبات السفر إلى الخارج فى مهام تخص العمل .

ومن ثم وبالترتيب عليه وجدنا :

- جميع أفراد العينة - تقريبا - يتقنون اللغة الانجليزية .
- حوالي (٤٠ %) يتقنون الفرنسية إلى جانب الانجليزية .
- (١٦,٦ %) يتقنون الانجليزية والفرنسية والالمانية .
- (٨,٣ %) يتقنون الانجليزية والفرنسية والأسبانية .

(هـ) الدخل الشهري :

الغالب أنهم يتحصلون على اجمالي دخول شهرية مرتفع ، قياسا إلى المستوى العام لدخول المنتمين -كلاسيكيا - للمواقع الوسطى المصرية .

وبيين الجدول التالي الدخل الشهرية للمبحوثين

الدخل الشهري (بالجنيه)	%
-٢٠٠٠	١٦,٦
-٦٠٠٠	٤١,٦
-١٠٠٠٠	٢٥,٠
-١٥٠٠٠	٨,٣
-٢٨٠٠٠	٨,٣

ويجدر بالذكر أن نسبة مقدرة من العينة (حوالى ٤٠%) تتقاضى رواتبها بالدولار الأمريكي . وهم العاملون - تحديداً فى مؤسسات اجنبية متعددة الجنسية (أمريكية - انجليزية) .

(و) النوع :

جاءت نسبة الإناث فى العينة (٥٨,٣%) فى حين بلغت نسبة الذكور (٤١,٦%) .